

بعثة EISA لتقييم ومتابعة

إستفتاء ٢٠١٢ على الدستور في جمهورية مصر العربية

بيان أولي

القاهرة ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢

١. ملخص تنفيذي

إن الحالة السياسية في مصر تعاني من الإستقطاب الحاد وتتسم بحالة عدم اليقين القانوني والدستوري منذ أن أتخذ قرار عقد انتخابات عام ٢٠١٢ الرئاسية في مصر قبل إقرار الدستور ليحدد صلاحيات الرئيس وميزان القوى بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. علاوة على ذلك، فقد اتسم طريق الإستفتاء الدستوري في مصر ٢٠١٢ بالخلافات والاحتجاجات العنيفة وكذلك صراع القوى السياسية. وكان الإعلان الدستوري من قبل الرئيس محمد مرسي في ٢٢ نوفمبر عام ٢٠١٢ والدعوة للاستفتاء قد استقبلا باحتجاجات الشارع التي سلطت الضوء على الإستقطاب في الحالة السياسية حيث ظهر معسكران معزولان ومتعارضان، القوى السياسية الإسلامية التي تؤيد الرئيس ومسودة الدستور والقوى السياسية اليسارية والليبرالية المسماة جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة لمسودة الدستور.

وقد كانت عملية صياغة الدستور ومضمونه محل جدل على مدى الأشهر الماضية، وعارض قطاع من المجتمع مسودة الدستور لأنه يحتوي على بعض الأحكام التي تحد من حقوق المرأة والأقليات والأطفال وتسمح بمحاكمة المدنيين عسكريا مما يعطي بعض القوة السياسية للشخصيات الدينية والمؤسسات. على الجانب الآخر هناك مؤيدو مسودة الدستور معتلين ذلك بأنه سوف يرسخ مبادئ الإسلام في مصر ويأتي بالديموقراطية ويحقق الاستقرار المنشود. وكانت قوى المعارضة في وقت سابق قد دعت لمقاطعة الإستفتاء، ولكن قبل الإستفتاء بأيام قليلة غيرت دعواها وحثت المواطنين على الخروج والتصويت بـ "لا".

وكان المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا (EISA) متواجدا في جمهورية مصر العربية منذ نوفمبر ٢٠١١ وشهد جميع مراحل الانتخابات البرلمانية وكذلك الانتخابات الرئاسية. وفي بيانه الختامي على انتخابات ٢٠١٢ الرئاسية في مصر وجه EISA الانتباه إلى إمكانية حدوث مأزق دستوري استنادا إلى حقيقة أن صلاحيات الرئيس المنتخب كانت لم تتحدد بعد، في حين تم حل البرلمان في وقت الانتخابات الرئاسية:

لاحظت البعثة أنه تظل هناك عدد من القضايا السياسية والدستورية المحورية التي تتحدى منح وصاية الشعب للرئيس المنتخب من خلال هذه الانتخابات، بالأخص، غياب الدستور والبرلمان ونقل السلطات التشريعية والتنفيذية

للمجلس الأعلى للقوات المسلحة من خلال الإعلان الدستوري المكمل الصادر في اليوم الثاني من الانتخابات ولهذا تأمل البعثة أن يعمل شعب مصر تحت قيادة الرئيس المنتخب بشكل بناء تجاه عملية تأسيس دستور شامل وشفاف^١.

وتقر EISA بحقيقة أن عملية صياغة الدستور هي عنصر أساسي في عملية التحول الديمقراطي ويجب أن تكون عملية شاملة لجميع آراء ومساهمات جميع المواطنين على أساس توافقي. وإدراكا من EISA لحقيقة أنه لم يتم إجراء عملية صياغة الدستور في مصر بطريقة توافقية للتأكد من أن القوانين الأساسية تحظى بدعم غالبية واسعة من الشعب. من ناحية أخرى، يلاحظ المعهد أن أحكام رئيسة عديدة في الدستور لن تنفذ إلا بعد تعديلات كبيرة في القانون. في حين يمكن اعتبار عملية صياغة القوانين فرصة متجددة للجماعات السياسية الموالية للحكومة لتوحيد موقفها، ومن الممكن إعتبار هذا أيضا فرصة لمعارضى الدستور للتأثير الجدي على الإطار القانوني، شريطة أن يكونوا منظمين تنظيميا جيدا وأن يفوزوا بمقاعد في المجلس الشعب الجديد. الأهم من ذلك أن مرحلة صياغة القوانين تتيح فرصة جيدة لمزيد من التفاعل فيما بين البرلمانيين من مختلف الأطياف السياسية بهدف تشكيل الأطر الدستورية والقانونية بطريقة توافقية. واعترافا بحقيقة أن الموافقة على الدستور ليست نهاية للعملية السياسية ولكن بداية لمرحلة جديدة من عملية التنمية الديمقراطية في مصر، فقد قامت بعثة EISA للتقييم الفني بنشر بعثتها إلى الاستفتاء على الدستور الذي جرى في ١٥ و ٢٢ ديسمبر ٢٠١٢. ونشر هذه البعثة ينبنى عليه تقييم المعهد وتوثيق عملية الانتقال التي بدأت في نوفمبر ٢٠١١ فضلا عن تقاسم أفضل الممارسات الدولية الانتخابية والديمقراطية.

وقد جاء التصريح لمجموعات المراقبة الدوليين متأخرا من قبل اللجنة العليا للانتخابات مما حد من قدرة بعثة EISA لمتابعة جميع مراحل عملية الاستفتاء. ومع ذلك، فإن بعثة EISA استطاعت متابعة أيام الاقتراع ومقابلة المعنيين الرئيسيين بعملية الاستفتاء. وقد استخدم الإطار القانوني المصري الذي يحكم الاستفتاء، والميثاق الأفريقي حول الانتخابات والديمقراطية والحكم، وإعلان الاتحاد الأفريقي لمبادئ الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا، وإعلان المبادئ بشأن المراقبة الدولية للانتخابات والمبادئ لإدارة الانتخابات والرصد والمراقبة (PEMMO) كأساس لتقييم البعثة للاستفتاء على الدستور.

وتقييم EISA الأولي هو أنه على الرغم أن الاستفتاء أجري في سياق من الاستقطاب السياسي إلا أن المصريين تمكنوا بكثرة من الذهاب بحرية للانتخاب للتعبير عن إرادتهم. ومع ذلك، فإن حالة الاستقطاب الراهنة في البلاد ستؤثر إلى حد كبير على البيئة الاجتماعية والسياسية التي ستنبتق من الاستفتاء ما لم يسعى القادة السياسيون إلى سياسات توافقية.

وبعد متابعة مرحلتى الاستفتاء بقيت البعثة في البلاد لمتابعة نهاية الاستفتاء وإعلان النتائج. وعلى الرغم من أوجه القصور المذكورة أعلاه، وصلت بعثة EISA إلى استنتاج مفاده أن "أعطى المصريين فرصة التعبير عن إرادتهم على مسودة الدستور من خلال صناديق الاقتراع في ١٥ و ٢٢ ديسمبر ٢٠١٢ في جو خال من العنف والتخويف العلني، ومع ذلك تميزت مرحلة ما قبل التصويت بحالة من الاستقطاب السياسي والتوتر والعنف".

^١ تقرير EISA عن مرحلة ما بعد الانتخابات ٢٨ يونيو ٢٠١٢
<http://www.eisa.org.za/PDF/egy2012eom15.pdf>

٢. تشكيل البعثة

تحت قيادة السيدة إيلونا تيب مديرة العمليات في EISA، تألفت البعثة من ١٣ متابعاً من البلدان الأفريقية التالية: كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموزمبيق ونيجيريا وجنوب أفريقيا وتونس.

٣. منهجية البعثة

وبدلاً من بعثة المراقبة مكتملة، قامت EISA بنشر بعثة تقييم فني بمنهجية تقييم المدى القصير. وبسبب تأخر التصريح للمتابعين الدوليين، اقتصر تقييم البعثة للاستفتاء على مرحلة الاقتراع.

وصل أعضاء البعثة في مصر يوم ١٢ ديسمبر عام ٢٠١٢، وظلوا متواجدين حتى ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢. تلقت البعثة إحاطة على جملة أمور على السياق السياسي في مصر وعملية صياغة الدستور ومضمون ومشروع قانون الاستفتاء يوم ١٣ ديسمبر ٢٠١٢ قبل نشر البعثة. نشرت البعثة سبعة (٧) فرق إلى ١١ محافظة هي: الإسكندرية وأسيوط وأسوان والقاهرة والشرقية خلال المرحلة الأولى من العملية. وخلال المرحلة الثانية، تم نشر متابعي EISA مرة أخرى على سبعة (٧) فرق في محافظات: الفيوم والجيزة والإسماعيلية والمنوفية والقليوبية والسويس.

في أيام الاقتراع، زارت فرق EISA ما مجموعه ١٧٨ مركز اقتراع في ١١ محافظة، شهدوا فتح اللجان الانتخابية والتصويت والفرز فيها، وعمليات التجميع في بعض اللجان العامة. ولضمان انتقال البيانات التي تم جمعها في الميدان أيام الانتخابات، تم تزويد فرق التقييم الفني بحاسوب محمول باليد.

٤. النتائج الأولية

بعد النظر في التشريعات والوثائق ذات الصلة وإلى إحاطات من المعنيين بالشأن الانتخابي خلال مرحلتي الاستفتاء وتقارير وسائل الإعلام والملاحظات المباشرة التي قدمتها فرق EISA المختلفة، واستناداً لنتائجها وتوصياتها على المبادئ التوجيهية الواردة والمذكورة أعلاه، وجدت بعثة EISA النتائج الأولية التالية:

٤,١. الخلفية والسياق السياسي

قبل الاستفتاء على الدستور ساءت الحالة السياسية لعدد من الأسباب. أولاً انسحب العديد من الأعضاء المحسوبين غير إسلاميين من الجمعية التأسيسية احتجاجاً على بعض مواد مسودة الدستور فضلاً عما أسموه هيمنة الإسلاميين على الجمعية. ثانياً، في يوم ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ أصدر رئيس الجمهورية إعلاناً دستورياً منحه سلطات تشريعية لا تخضع لأية مراجعة قضائية. ثالثاً في يوم ٢ ديسمبر ٢٠١٢، منع المتظاهرون القضاة من دخول مبنى المحكمة الدستورية العليا لسماع الدعاوى القضائية للطعن في دستورية تشكيل الجمعية التأسيسية وانتخاب مجلس الشورى. لذلك، فإن البعثة تأسف أن لم تجر صياغة الدستور من خلال عملية توافقية وأن المشاعر تجاه محتوى مسودة الدستور أدت للإقسام ما بين مؤيد للرئيس ومعارض. فأسابيع من حالة الاستقطاب الحاد أدت للأسف إلى اشتباكات دامية في البلاد مما أدى إلى أن يقوم الرئيس باستصدار أمر نشر مؤقت للجيش لحماية الانتخابات.

وتلاحظ البعثة أن البيئة السياسية بعد المرحلة الأولى ظلت متوترة وأشارت التقارير إلى أحداث عنف في الإسكندرية أدت إلى إصابة ٦٢ شخصاً في اليوم السابق على المرحلة الثانية للاستفتاء مما استدعى الانتشار الكثيف لرجال الجيش والشرطة في شوارع المدن الرئيسية حيث كانت فرق متابعي EISA متواجدة خلال هذه الفترة. ولاحظت البعثة أيضاً الحملات التي قامت بها الأحزاب السياسية بين مرحلتي الاستفتاء.

٤,٢. الإطار القانوني الحاكم للاستفتاء

كان يحكم الاستفتاء الدستوري ٢٠١٢ من قبل مجموعة من القوانين والأنظمة وكان أهمها: الإعلان الدستوري في ٣٠ مارس ٢٠١١ والمراسيم والتعديلات الصادرة عن المجلس العسكري وقانون رقم ٧٣ لعام ١٩٥٦ المعني بممارسة الحقوق السياسية وتعديلاته .

وتلاحظ البعثة أن الإطار القانوني في مصر يضمن الحقوق والحريات الأساسية بما في ذلك الحق في التصويت في الانتخابات والاستفتاءات، كما ينص على إجراء الانتخابات والاستفتاءات العادية وتدار من قبل السلطة الانتخابية.

وفقا للمادة ٣ من قانون رقم ٧٣ تجرى الاستفتاءات في مصر تحت إشراف الهيئة العليا للانتخابات. وتتكون اللجنة العليا للانتخابات من أعضاء من السلطة القضائية وهي:

- رئيس محكمة إستئناف القاهرة ويرأس اللجنة،
- أقدم رئيسين في محكمة النقض،
- أقدم رئيسين في مجلس الدولة،
- وأقدم رئيسين في محكمة الاستئناف، إلى جانب رئيس محكمة الاستئناف.

اللجنة العليا للانتخابات هي المسؤولة عن سير العملية برمتها، بما في ذلك قاعدة بيانات الناخبين المؤهلين والطعون على العملية، والتحقيق في أية شكاوى أو ادعاءات وإعلان النتائج النهائية. الخلافات والمجادلات التي سبقت الاستفتاء أثرت أيضا على عمل القضاة، مثل أن بعض القضاة والمدعون العموميون تراجعوا عن الإشراف على الاستفتاء، مما اضطر اللجنة العليا للانتخابات لإجراء الانتخابات على مرحلتين.

ولاحظت البعثة أن سير العملية الانتخابية على مرحلتين مع أسبوع بينهما أثر على نتائج هذه العملية، وعلى الرغم من أن اللجنة العليا للانتخابات لم تعلن على الملأ نتائج المرحلة الأولى، فإن المعلومات في المجال العام من الممكن أن تكون أثرت على أصوات الناخبين في المرحلة الثانية.

٤,٣. نتائج يوم الاقتراع

٤,٣,١. فتح لجان الانتخابات

لاحظت البعثة أن ٥٧٪ من اللجان الفرعية التي زارتها فرق EISA قد تأخرت قليلا في الفتح عن الموعد الرسمي، ومعظم هذه اللجان الفرعية قد فتح حوالي نصف ساعة متأخرا. ولوحظ أيضا أن المتابعين المستقلين (مجموعات المراقبة المحلية والمجموعات الدولية) وممثلي الأحزاب منحوا حق الدخول ليشهدوا اجراءات الافتتاح، ويعد هذا تحسنا على الانتخابات الرئاسية. ولاحظت البعثة أن اجراءات الفتح تمت إلى حد كبير بطريقة شفافة وبما يتفق مع الإجراءات المنصوص عليها.

٤,٣,٢. الاقتراع والمواد الانتخابية

وقد كانت المواد الانتخابية متوفرة على مدار اليوم في جميع مراكز الاقتراع التي زارتها فرق EISA. ولاحظت البعثة أن هناك عدم إتساق فيما يخص الأقفال على صناديق الاقتراع حيث تففل الصناديق في بعض الأحيان بما يتراوح بين قفلين أو ثلاثة، على الرغم من ما نصت عليه اللجنة العليا باستخدام أربعة أقفال لكل صندوق.

ونبهت البعثة أيضا إلى حقيقة أن تصميم ورقة الاقتراع المستخدمة للتصويت خارج البلاد تختلف عن تصميم ورقة الاقتراع للتصويت داخل البلاد. حيث تجد في ورقة الاقتراع داخل البلاد دائرة 'أوافق' على الجانب الأيمن (الأزرق) ودائرة "لا أوافق" (البنّي) على الجانب الأيسر، في حين أن التصميم كان على العكس من ذلك في ورقة الاقتراع خارج البلاد مما قد يكون ضلل بعض الناخبين .

٤,٣,٣. لجان الاقتراع الفرعية

وتقع لجان الاقتراع في أماكن عامة محايدة وتتركز في المدارس. وقد لاحظت البعثة أيضا أن الناخبين كانوا على علم بلجانهم المخصصة كما كانت هناك حالات قليلة من الناخبين لم يستطيعوا الاقتراع لأنهم لم يكونوا مقيدون بتلك اللجان التي تمت زيارتها

كانت ٢٩% من مراكز الاقتراع التي زارتها فرق المتابعين EISA غير ميسرة لكبار السن والحوامل وذوي الإعاقة لأنها توجد في الطابق العلوي. وعلاوة على ذلك، لاحظت البعثة أن اللجان كانت مزدحمة بشكل كبير حيث وصل عدد متوسط الناخبين المخصص لكل مركز اقتراع ٤٢٨ ٤ ناخب في الأماكن التي تمت زيارتها. وتقع معظم لجان الاقتراع في مساحات ضيقة مثل الفصول الدراسية مما يجعل من الصعب تنظيم اللجان بما يضمن سرية الاقتراع والتدفق السهل للناخبين. كان هذا هو الحال في ١٣٪ من المحطات التي تمت زيارتها.

٤,٣,٤. موظفي لجان الاقتراع

لاحظت البعثة أنه لا يوجد عدد محدد من الموظفين للقيام بالعمل في لجان الاقتراع يومي الاستفتاء. وقد تراوح عدد الموظفين في الخدمة من ثلاثة إلى ثمانية ٣-٨ في مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها. ولوحظ أن المسؤولين في مراكز الاقتراع كان عليهم تحمل مسؤوليات مزدوجة مثل تسليم أوراق الاقتراع والتحقق من هوية الناخبين وقد ساهم هذا في حدوث بعض المخالفات بسبب إرتباك المسؤولين. وبغض النظر عن هذه التحديات، لاحظت البعثة أن موظفي لجان الاقتراع قاموا بأداء جيد لإعتيادهم هذا العمل.

كما كان الحال في الانتخابات السابقة، لاحظت البعثة أن موظفي لجان الاقتراع لم يكن من السهل التعرف عليهم.

٤,٣,٥. أفراد الأمن وممثلي الأحزاب السياسية والمتابعين المستقلين

ولوحظ وجود أفراد الأمن في جميع مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها، كما لاحظت البعثة كافة الجهود أفراد الأمن للحفاظ على النظام في مراكز الاقتراع. ومع ذلك، كانت هناك حالات قليلة حيث منع الصحفيون المحليون الدخول إلى لجان الاقتراع من قبل مسؤولي الأمن خلال المرحلة الأولى.

بعثة EISA لاحظت أيضا وجود ممثلي أحزاب في بعض مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها، وشاهدوا وهم يساهمون موظفي لجان الاقتراع في إجراء هذه العملية، وتلاحظ البعثة أن هذا يتناقض مع مبدأ عدم التدخل من قبل المتابعين المستقلين.

وأشار متابعو EISA إلى وجود ممثلي الأحزاب السياسية في بعض لجان الاقتراع الفرعية التي تمت زيارتها. وقد واجه متابعونا حالات قليلة حيث كان ممثلو الأحزاب يحاولون التأثير على قرار الناخبين، وفي بعض الحالات الأخرى، وجدت بعض مواد الدعاية في محيط مراكز الاقتراع.

أيضا لاحظت أن المجلس القومي لحقوق الإنسان أصدر نفس التصاريح لكلا من المراقبين المحليين وممثلي الأحزاب مما جعل عملية التعرف عليهم صعبة داخل اللجان.

٤,٣,٦. قوائم الناخبين

تم إبلاغ البعثة أن قوائم الناخبين تم تنقيحها حتى ٣٠ نوفمبر ٢٠١٢. ولوحظ أيضا أن هناك نسخة مفصلة ومتاحة من القوائم الانتخابية في كل مراكز الاقتراع التي زارتها فرق EISA. وكانت هناك حالات قليلة من الناخبين الذين أتوا دون بطاقات الهوية الخاصة بهم ولم يسمح لهم بالتصويت طبقا للقوانين.

٤,٣,٧ . عملية التصويت

لاحظت البعثة أن عملية التصويت جرت طبقا للإجراءات المنصوص عليها في معظم اللجان التي تمت زيارتها، وكان الناخبون قادرين على التعبير عن إرادتهم بحرية دون تهريب أو إكراه علني.

لاحظت البعثة بعض التناقضات مع إجراءات التصويت مثل عدم التحقق من الحبر الفسفوري على أيدي الناخبين قبل إعطائهم ورقة الاقتراع، وكانت هناك مخالفات لوحظت فيما يخص استخدام الحبر بعد الاقتراع في معظم اللجان الانتخابية التي تمت زيارتها على وجه التحديد في العديد من لجان الاقتراع الفرعية، يترك غمس الإصبع في الحبر الفسفوري لتقدير الناخبين، بما لا يتسق مع القوانين التي تنص على غمس إصبع السبابة بعد التصويت وقبل مغادرة اللجنة. ولوحظ أيضا أنه في بعض اللجان الفرعية كانت ورقة الاقتراع دون الختم الرسمي للجنة الانتخابية أو توقيع القاضي. فالختم الرسمي إحتياط ضروري لضمان عدم وصول أوراق اقتراع غير سليمة في صناديق الاقتراع.

٤,٣,٨ . إقبال مراكز الاقتراع

أدى وجود عدد كبير من الناخبين المخصصين لكل لجنة إقتراع فرعية وإجراء الاقتراع في يوم واحد إلي وجود طوابير طويلة أمام اللجان، مما استلزم تمديد ساعات الإقتراع أربع ساعات يومي الإستفتاء. كما زار متابعوا EISA مراكز الاقتراع ووجدوا في قليل منها أن القضاة لم يكونوا على علم بتمديد ساعات الاقتراع وكنتيجة للإغلاق المبكر، تم إبطال النتائج في لجنة واحدة بعد المرحلة الأولى. كما لم يعرف بعد عدد الشكاوى المقدمة بعد انتهاء مرحلتي الاستفتاء.

ولاحظت البعثة أن إجراءات إغلاق جاءت وفقا للوائح المنصوص عليها.

٤,٣,٩ . عد وتجميع النتائج

تم منح متابعو EISA حق الدخول إلى لجان الإقتراع الفرعية واللجان العامة ليشهدوا عمليات العد والفرز والتجميع. كما تم منح المتابعون المحليون وممثلي الأحزاب نفس الحق في الوصول إلى عمليات العد والفرز والتجميع.

لاحظت البعثة أن إجراء عملية العد الكلي تمت بشفافية، ومع ذلك، ومع عدم استيفاء الإجراءات المنصوص عليها في بعض اللجان، وتحديدًا فيما يتعلق بمطابقة عدد أوراق الاقتراع المستخدمة وغير المستخدمة مع العدد الذي تم تسلمه في أول اليوم، كما لوحظ أنه لم يتم إتخاذ هذا الإجراء في بعض لجان الاقتراع الفرعية.

وكان من دواعي سرور البعثة أن تلاحظ أنه قد تم اعتماد واحدة من توصياتها من الانتخابات السابقة وأصبح من ضمن الإجراءات وهي إعلان ونشر النتائج في مراكز الاقتراع في هذا الاستفتاء. فقرار اللجنة العليا للانتخابات لإعلان النتائج ونشرها في مراكز الاقتراع ومراكز اللجان العامة هو تحسن ملحوظ عن العمليات الانتخابية السابقة. وتتوقع البعثة أن هذا سيسهم في شفافية عمليات الفرز والتجميع. ومع ذلك لاحظت البعثة أنه لم يتم الامتثال لهذا الإجراء في بعض اللجان العامة أثناء مرحلتي الإستفتاء.

٥ . التوصيات

تقدم البعثة التوصيات التالية في ضوء ملاحظاتها:

- بالنظر إلى التحدي المتمثل في مراكز الاقتراع المزدحمة خلال الاستفتاء، فإن أفضل التجارب تقترح تخصيص ما لا يزيد عن ١٠٠٠ من الناخبين للجان الإقتراع الفرعية. في حالة عدم وجود زيادة في

أعداد مراكز الاقتراع، فإن هناك حاجة لإجراء الاقتراع على مدى يومين والحد من عدد الناخبين المخصص لكل مركز اقتراع في الاستفتاءات المقبلة.

• بالنظر إلى المسؤوليات المطلوبة من موظفي اللجان في مراكز الاقتراع، هناك حاجة إلى تخصيص عدد معين من الموظفين في كل لجنة فرعية للتأكد من استمرار تطبيق نفس الإجراءات في جميع اللجان.

• تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية، من المهم أن يكون تصميم ومحتوى ورقة الاقتراع لجميع مراحل العملية الانتخابية هو نفسه لتجنب تضليل الناخبين. لذلك توصي البعثة بأن تكون ورقة الاقتراع هي نفسها للإقتراع داخل البلاد وخارج البلاد في الانتخابات والاستفتاءات المقبلة.

• ونظراً لأداء موظفوا لجان الاقتراع طبقاً لتقديرهم، فهناك حاجة لتدريبهم. علاوة على ذلك تدريبهم على تطبيق إجراءات الفرز بطريقة موحدة خاصة مطابقة أعداد أوراق الإقتراع مع العدد الأصلي المستلم.

• تناشد بعثة EISA السلطات المصرية لتوفير التصاريح مبكراً لتمكين مجموعة المتابعة الدولية والمتابعون طويلاً الأجل من إجراء تقييم شامل للعملية الانتخابية.

• في حين تقوم مجموعات المراقبة المحلية بدور حيوي في المساهمة في مصداقية العملية الانتخابية، ينبغي أن يسترشد دورها بمبدأ عدم التدخل. ولمعالجة التناقضات التي لوحظت في الدور الذي تقوم به مجموعات المراقبة المحلية خلال الاستفتاء، فمن المهم أن يتم تدريبهم ليتمكنوا من فهم أدوارهم ومسؤولياتهم في العملية الانتخابية.

٧. النتائج

استناداً إلى النتائج التي توصل إليها خلال مرحلتي الاستفتاء والمبادئ التوجيهية الواردة في الميثاق الأفريقي حول الانتخابات والديمقراطية والحكم وإعلان الاتحاد الأفريقي بشأن المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا وإعلان المبادئ بشأن المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد الإجراءات للمراقبين الدوليين ومبادئ إدارة الانتخابات الرصد والمراقبة (PEMMO)، فإن بعثة EISA للتقييم الفني ترى أن الاستفتاء على الدستور الذي عقد في ١٥ و ٢٢ ديسمبر ٢٠١٢ تم على نحو يسمح للشعب مصر للتعبير عن رأيه على مشروع الدستور على الرغم من عدم وجود توافق في الآراء بشأن عملية الصياغة وحالة الاستقطاب قبل الانتخابات وأعمال العنف التي جرت قبل التصويت. كما تدعو بعثة EISA حكومة وشعب مصر للسعي إلى المصالحة الوطنية من خلال الحوار والمشاورات لمعالجة الاستقطاب السياسي في البلاد.

وبعثة EISA تحث أصحاب المصلحة الانتخابية في مصر على اللجوء للوسائل القانونية فيما يخص أي خلاف بشأن الاستفتاء.

بغض النظر عما ستسفر عنه نتيجة الاستفتاء، فإن EISA ترى أن اعتماد الدستور الجديد في أي مكان من العالم ليس نهاية الطريق في التحول الديمقراطي، ولكن في كثير من الأحيان يمثل بداية جديدة وفرصة لصنع ما يؤدي إلى نتيجة إيجابية لجميع المواطنين. يمكن أن يكون هذا هو الحال أيضاً في مصر إذا ما اغتتم القادة السياسيين والاجتماعيين الفرصة لإتقان الدستور من خلال التعديلات الضرورية أو في سياق صياغة القوانين من قبل البرلمان. كل هذا قد يحدث فقط إذا ما سعى المصريون نحو بناء الثقة فيما بين مختلف الأطياف السياسية والانتماءات الاجتماعية والدينية المختلفة

لذا تدعو بعثة EISA أيضاً الحكومة وقادة المعارضة وشعب مصر للمصالحة الوطنية من خلال الحوار وبناء توافق لمعالجة الاستقطاب السياسي في البلاد.

وسيكون هناك تقرير نهائي يقدم تحليلا متعمقا لنتائج البعثة والملاحظات والتوصيات.

مرة أخرى، تتقدم البعثة بالشكر للشعب المصري وغيره من أصحاب المصلحة الانتخابية الوطنية على كرم الضيافة ورغبتهم في لقاء البعثة. وبعثة EISA تشعر بالإمتنان للجنة العليا للانتخابات لإتاحة الفرصة للمعهد الإنتخابي لمتابعة مثل هذه اللحظة الحاسمة في التاريخ السياسي لمصر المعاصرة.

نبذة حول EISA

شكلت في عام ١٩٩٦، أنشأ المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا (EISA) نفسه كممثل رائد في مجال الانتخابات والديمقراطية في أفريقيا. وقد تطورت EISA من منظمة إنتخابية غير حكومية لدول الجنوب الأفريقي إلى منظمة أكثر تنوعا في جميع أنحاء القارة حيث تعمل بالشراكة مع وطنيين وإقليميين وعموم الأفارقة وشركاء عالميين. عمل المعهد لا يشمل المساعدة ومتابعة الانتخابات فقط ولكن أيضا يشمل غيره من مجالات الديمقراطية والحكم مثل تطوير الأحزاب السياسية، وإدارة النزاع، وتعزيز التشريعية، والحكم المحلي واللامركزية. مقرها في جوهانسبرغ (جنوب أفريقيا)، لديها مكاتب ميدانية حالية وسابقة في دول مثل أنغولا وبوروندي وتشاد وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا ومدغشقر وموزمبيق وزيمبابوي والسودان، وهو ما يعكس ولاية جغرافية أوسع عبر الحدود.

الموقع الإلكتروني: www.eisa.org.za